

## صحة المرأة وحقوق الإنسان، حالة للتنمية الشاملة والمستدامة

مساهمة الجامعة البهائية العالمية في الدورة ٤٤ لمفوضية الأمم المتحدة الخاصة بالسكان والتنمية.

١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

لقد كان من المناسب أن يكون محور هذه الجلسة لمفوضية السكان والتنمية هو الخصوبة والصحة الإنجابية. في حين كان هناك العديد من المداخلات الفعالة التي تناقش مشاكل محددة مثل إصابة النساء بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووفيات الأمهات، والحقوق الإنجابية، إلا أن النهج ذو القضية الواحدة لم يعزز الإرادة المجتمعية والسياسية لمناقشة صحة المرأة، كما أنها لم تخلق الظروف التي تمكن فيها النساء من اتخاذ القرارات بشأن الإنجاب، وأن يصبحن أنصار تطورهن الذاتي. وفي هذه المساهمة للمفوضية، نسعى إلى بحث الحاجة للانتقال إلى نهج أشمل لمعالجة صحة المرأة الإنجابية وحقوق الإنسان. نحن نقوم بذلك مسترشدين بفهمنا بأن الهدف النهائي ليس هو فقط تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في شؤون المجتمع ضمن النظام الاجتماعي الحالي. بل يجب تمكين المرأة للعمل جنباً إلى جنب مع الرجل في بناء نظام إجماعي جديد يتسم بالعدل، والسلام، والرّخاء الجماعي.

عندما يُنظر إلى الموضوع بسياق أوسع، نرى أن التمييز ضد المرأة هو واحد من العديد من أعراض المجتمع المريض. يتنافس الأفراد والجماعات مع بعضهم البعض في السعي لتحقيق المصالح الذاتية الضيقة، وانعدام الأمن والعنف حالتان شائعتان. وفي أغلب الأحيان، لم يتم تأسيس المؤسسات الاجتماعية، والهيكل والعمليات بطرق تخدم الصالح العام على نحو فعال، وعندما يحاول الناس العمل داخل هذه الأنظمة للمساهمة في تطوير الصالح العام فإنهم غالباً ما يواجهون قيوداً منهجية أو تحديات سياسية مباشرة. إن ما هو المطلوب هو إعادة النظر بقوة في الافتراضات التي تقوم عليها النظم الاجتماعية والآراء العالمية التي توجد هذه الأوضاع وتُدعيمها. وإلا فإن تطوّر الجنس البشري والتقدم الحضاري ببعديه الروحاني والمادي لن يتحقق حتى في ظل أفضل الجهود الإنسانية.

يمكن أن يتّصف النظام الاجتماعي العادل والمنصف بأخلاقيات المعاملة بالمثل - الفهم بأن مصالح الفرد والمجتمع الأوسع تتداخل وترتبط مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً. ويوفّر الجسم البشري مثالاً جيداً. فضمن هذا النظام، تتعاون الملايين من الخلايا لتجعل الحياة ممكنة؛ ويعمل التنوع في الشكل والوظيفة على ربطها في عملية من الأخذ

والعطاء تستمر مدى الحياة. فتماماً مثل أجزاء جسم الإنسان، تكون المجتمعات البشرية كيانات مترابطة. وفي كثير من الأحيان، يترافق التمييز ضدّ النساء والفتيات مع أمراض مجتمعية أخرى ويمكن أن يكون مؤشراً على الانحلال الاجتماعي واسع النطاق.

تُظهر المشاكل الاجتماعية عادة نفسها في القضايا ذات الصلة بالصحة، مثل العنف المنزلي، والنَّاسور، وسوء التغذية. وعلى هذا النحو، يمكن أن تخدم الرعاية الصحية بمثابة مدخل هامّ للتعامل مع رفاه المجتمع، سواء من الناحية الجسمانية أو الروحانية. سيكون لدى مقدّمي الرعاية الصحية الفرصة لفهم المشاكل الهيكلية والإقتصادية والثقافية، أو القانونية التي تواجهها الأسر بشكل أفضل من خلال الإنخراط في حوار مع النساء وأسرن، ويمكن أن تبدأ النظر في كيفية تقديم خدماتها بطريقة تُمكن النساء وأسرن من أن يكونوا أنصار تطوّرهم الذاتي.

إنّ الدور الإيجابي للنساء يضعهنّ في خطر معيّن للإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الإتصال الجنسي والإعتداء الجنسي، والأمراض والوفيات المرتبطة بالحمل والولادة.

تُلقى الإحصائيات التالية الضوء على ظروف الخطر لكثير من النساء والفتيات:

- خمسون بالمئة من حالات الحمل غير مرغوب فيها في جميع أنحاء العالم. إنّ نقص التمكن الذاتي، والتمييز الجنسي المنهجي يعرض النساء لخطر هائل. إنّ الحمل وخصوصاً عندما يكون غير مرغوب فيه أو عندما يحدث خلال سنوات المراهقة، يضع الفتيات والنساء اليافعات في خطر المزيد من العزلة الإقتصادية، ويقلل من فرص حصولهن على التعليم، ويخلق دورة من التبعية.
- واحدة من أصل ثلاث نساء يتعرضنّ للإعتداء خلال سنين حياتهنّ. إنّ أوبئة العبودية الجنسية والمتاجرة بالأشخاص مستمرة في جميع أنحاء العالم، مع عواقب وخيمة على الضحايا وأسرن.
- أكثر من ٢٠ مليون امرأة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ممّا يضع الأطفال الذين ولدوا والذين لم يولدوا بعد في خطر كبير.
- تقدر منظمة الصحة العالمية أنّ ٥٥٠,٠٠٠ امرأة تموت أثناء الولادة في كلّ سنة- وفاة واحدة من الأمّهات أثناء الولادة في كلّ دقيقة. وفي البلدان الغير صناعية، تعاني عشرة أضعاف هذا العدد من النساء من عواقب وخيمة أثناء الولادة، بالمقارنة مع النساء في البلدان الصناعية.

إنّ الخصوبة والصّحة الإنجابيّة، مع آثارهما على التّسمية، هما قطعتان من لغز أكبر. يمكن أن يكون هناك عواقب وخيمة للآثار المتعدّدة والمضاعفة التي تنتج من نكران حقوق النّساء والفتيات. يجب على المجتمع الدولي وكذلك المجتمعات على المستوى المحليّ والوطنيّ معالجة الظّروف الأوسع التي تسمح لهذه الحقوق أن يتمّ نكرانها. إنّها ليست مسألة تغيير مواقف فحسب بل أيضًا تغيير الهياكل - الهياكل الموجودة على مستوى القوانين واللوائح والسياسات ولكن التي هي أيضًا إجتماعيّة، وثقافيّة، وفكريّة.

في النّهاية، لا بدّ من التعامل مع حقوق المرأة بطريقة تقرّ بدور المرأة الكامل في المجتمع ويعزّز إحساسها بقيمة ذاتها بالإضافة إلى النّبل الأصيل لكلّ امرأة، ورجل، وطفل. بدأت العديد من المؤسّسات والوكالات المنخرطة في هذا العمل بإدراك حقيقة أنّ جهودها ستكون غير فعّالة أو غير مُستدامة دون وجود مُقارَبة شاملة لحقوق المرأة. ومن المرجّح أن تكون المرأة المتّقّنة والمتعلّمة أكثر قدرة على اتّخاذ قرارات صحيّة أفضل. وقد أظهرت الدراسات أنّ حصول المرأة على تعليم لمُدّة سنة إلى ثلاث سنوات يمكن أن يقلّل من معدّل وفيات الأطفال بنسبة ١٥%. والمرأة المدعومة إقتصاديًا لديها قدرة أكبر على تجنّب المتاجرة بالجنس والعبوديّة. والمرأة التي تتمتع بصحة جيّدة لديها الفرصة لمتابعة الفرص التعليميّة والإقتصاديّة والمساهمة بشكل كامل في تحسين المجتمع.

الفتيان الذين ولدوا في هذه البيئات هم أيضًا مستفيدين. فبوجود الأمهات المتعلّقات والأصحاء تكون فرص تورطهم في الجرائم الجنسيّة وجرائم أخرى كشباب وكبار، منخفضة. وبما أن المرأة هي المربيّة الأولى لأبنائها، سيجني الأولاد الصّغار بشكل أكبر فوائد الثقافة، والفرص الإقتصاديّة، بالإضافة إلى الصّحة الجيّدة. ستكون هذه الدورة معرّزة، مما سيؤدي إلى الوصول إلى نقطة تحوّل في المجتمع الذي لن يتسامح مع اضطهاد الفتيات والنّساء.

وفي حين أنّ هناك، وبطبيعة الحال، تحديات أخرى عديدة، نأمل أن يساهم الوعي الأكبر بالعلاقة بين صّحة المرأة وتطوّرها فضلًا عن أسرتها والمجتمع في ربط المناقشات بالهدف الأوسع لبناء نظام إجتماعي تحكمه مبادئ العدالة والإنصاف.